

ميثاق تحرير بلوشستان

يُطلق على الموطن الأصلي للشعب البلوشي اسم بلوشستان، ومع ذلك فإن البلوش اليوم ليسوا سادة بلدهم. لقد أدت سلسلة من الأحداث الكارثية - ليس أقلها الحروب الإمبريالية للغزو في القرنين التاسع عشر والعشرين - إلى تشويه التطور الطبيعي لبلوشستان ومنعت الشعب البلوشي من تحديد مستقبله

ولكن نقطة التحول في تاريخ بلوشستان كانت في عام ١٦٦٦ عندما توحدت الاتحادات البلوشية المختلفة تحت مظلة دولة بلوشية وطنية واحدة. وفي أعقاب هذه اللحظة من الوحدة الوطنية، أقامت الأمة البلوشية علاقات دبلوماسية متبادلة مع جيرانها وخارجها

تم رسم الحدود التاريخية والجيوسياسية لبلوشستان في القرن الثامن عشر من قبل الزعيم السياسي والحاكم البلوشي مير ناصر خان البلوشي المعروف أيضًا باسم نوري ناصر خان ١٧٤٩ - ١٧٩٤

غزت الإمبراطورية البريطانية دولة بلوشستان ذات السيادة في ١٣ نوفمبر ١٨٣٩. ونتيجة لسياسة "فرق تسد" الاستعمارية البريطانية، تم تقسيم بلوشستان لاحقًا إلى ثلاثة أجزاء وبرسم خط تعسفي في عام ١٨٧١ يسمى خط جولدسميد، تم منح

الجزء الغربي من بلوشستان لسلالة قاجار. وتم رسم خط ثانٍ، خط دوراند، في عام ١٨٩٣. وبهذا الخط، تم منح الجزء الشمالي من بلوشستان لأفغانستان. وقد تم رسم هذه الحدود الاصطناعية ضد موافقة ومصصلحة ورفاهية الأمة البلوشية

كان احتلال أسرة قاجار لبلوشستان الغربية قصير الأجل نسبيًا فقدت الأسرة هيمنتها على بلوشستان خلال العقد الأول من القرن العشرين. في عام ١٩١٦ اعترف البريطانيون علنًا بالزعماء السياسيين البلوش باعتبارهم الحكام الفعليين لبلوشستان الغربية في عام ١٩٢٨، غزا الجيش الفارسي بقيادة رضا خان مرة أخرى بلوشستان الغربية واستولى على السيطرة عليها

ومع ذلك، لم تتراجع الأمة البلوشية أبدًا في نضالها من أجل الاستقلال. بدأ النضال السياسي الوطني المنهجي لاستعادة الاستقلال الكامل عن البريطانيين في أوائل عشرينيات القرن العشرين. وبفضل النضال المتواصل للشعب البلوشي أصبحت بلوشستان مستقلة في ١١ أغسطس ١٩٤٧ بعد رحيل البريطانيين من بلوشستان الشرقية. أُعلن عن خبر استقلال بلوشستان في نيودلهي ونشرته صحيفة نيويورك تايمز في ١٢ أغسطس ١٩٤٧ وافقت الغرفة الأولى لبلوشستان في جلستها التي عقدت من ١٢ إلى ١٥ ديسمبر ١٩٤٧ على إعلان استقلال بلوشستان بالإجماع؛ كما أيد

مجلس الشيوخ في بلوشستان حكم الغرفة الأولى في جلسته
التي عقدت من ٢ إلى ٤ يناير ١٩٤٨

تأسست دولة باكستان الإسلامية المصطنعة في الرابع عشر
من أغسطس عام ١٩٤٧. وظلت هذه الدولة الباكستانية
الجديدة تشكل تهديدًا حقيقيًا لسيادة بلوشستان منذ يوم
إنشائها. وفي غضون ثمانية أشهر من تأسيسها، احتلت
باكستان بالقوة دولة بلوشستان ذات السيادة في السابع
والعشرين من مارس عام ١٩٤٨

إن هذا الاحتلال يتعارض مع المفاهيم المقبولة عالمياً بشأن
حق الشعوب في الحرية وحقها في الحكم الذاتي. والواقع أن
، الاعتراف بهذه الحقوق، والظلم الذي يفرضه الاحتلال
يجتذب الآن الجماهير البلوشية إلى حملة موحدة ضد القوى
القمعية. ويكتسب نضالهم الديمقراطي زخماً متزايداً ويقترّب
من مفترق طرق تاريخي حاسم. ومع مرور كل يوم، أصبحت
الجماهير في بلوشستان أكثر وعياً بحقها الطبيعي

لقد بدأوا يدركون بشكل جماعي أن الاحتلال والقمع يهددان
وجودهم ويشكلان السبب في انقراض أمتهم الحبيبة بشكل
منهجي. وهم يدركون أنه إذا ظل الاحتلال الحالي دون أي
تحذ فسوف يتم تهميشهم وتحويلهم إلى أقلية في وطنهم
الأصلي

تحت سيطرة الدول المحتلة الأجنبية، ظل اقتصاد بلوشستان ومجتمعها ومؤسساتها السياسية والتعليمية والقانونية متخلفة بشكل كارثي. لقد فرض الحكام الاستعماريون الجدد نظرتهم للعالم على بلوشستان. متجاهلين الرؤى والمعارف المتراكمة لأجيال بلوش السابقة. لقد أدت هذه الإجراءات إلى تقويض الثقافة واللغة والأدب والإعلام والموسيقى والفن والقيم الأخلاقية والاجتماعية لبلوشستان

إن الاحتلال والقمع يسمحان للحكام بالتلاعب بالشعب، كما أنهما يقيدان "المجتمع المدني" في بلوشستان من مساره المستقل للتنمية. وعلاوة على ذلك، نجحت القوى المحتلة في تحويل بلوشستان بأكملها إلى حامية عسكرية ضخمة وأرض مليئة بالسجون الحكومية التي لا تعد ولا تحصى. وفي هذه العملية تحولت بلوشستان إلى ملعب للجهاديين المستوردين والمتعصبين الدينيين واللصوص عديمي الضمير المدعومين من الدولة. وتعمل أجهزة الدول الغازية في إفلات تام من العقاب وتضطهد أي شخص كما تشاء. وسلطتها غير الشرعية مطلقة. فهي تعتقل وتطلق النار وتسجن وتعذب وتقتل

إن الضحايا هم الأكثر تعليماً ووعياً ونشاطاً في المجتمع البلوشي. ومن بين الضحايا الطلاب البلوشيون والشعراء والعمال والمزارعين وأصحاب المتاجر والكتاب والموسيقيين

والأطباء وعلماء الدين والمعلمين وأساتذة الجامعات
والزعماء السياسيين. وحتى كبار السن والأطفال في
بلوشستان لم يسلموا من الوحشية الانتقامية لأجهزة الدولة
ويتعرض الناشطون السياسيون البلوشيون ونشطاء حقوق
الإنسان للتعذيب الذي كان سائداً في العصور الوسطى. وقد
اختفى العديد من الضحايا البلوشيين ولم يعد لهم أثر. ولم
يعد أمام أسر وأصدقاء هؤلاء الضحايا خيار آخر سوى العيش
في حالة من الحزن والخوف والألم الدائم

ولكن في خضم هذا الاحتلال المروع، تظل تقاليد الشعب
البلوشي صامدة ومتجذرة في الثقافة البلوشية اليوم. إن
المكونات الأساسية للعلمانية والاعتدال والانفتاح والليبرالية
والتصرف المتسامح والمسالمة، هي السمات النموذجية للقيم
الاجتماعية والأخلاقية البلوشية. إن الأمة البلوشية أمة
علمانية، تسمح وتحترم وجهات النظر والمعتقدات
المختلفة. إن قدسية الحق في الحياة والحرية هي السمات
الأساسية للتقاليد البلوشية - وعقوبة الإعدام التي ترعاها
الدولة غريبة عن القواعد الأخلاقية والسياسية البلوشية
وباختصار، يتمتع الشعب البلوشي بجميع الخصائص والقيم
اللازمة للتطور إلى مجتمع مدني نابض بالحياة وديمقراطي
ومنفتح

كما أن الوطن البلوشي غني بالموارد الطبيعية، وتقع
بلوشستان في أحد أكثر المواقع الاستراتيجية في العالم. وهي

ممر يربط الشرق الأقصى وجنوب آسيا بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمكن لبلوشستان أن تعمل كمستودع لتبادل السلع بين المناطق الغنية الشاسعة المذكورة أعلاه. ويمكن أن تستند التجارة الدولية بين هذه المناطق وخارجها إلى الموانئ التي لا تعد ولا تحصى الموجودة على ساحل بلوشستان. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام هذا الساحل لصيد الأسماك وتربية المأكولات البحرية. ويمكن استخدام أراضي بلوشستان الشاسعة للزراعة والزراعة والتصنيع. كما أن مناخها مناسب لحصاد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة البحرية. وتدعم معظم مؤشرات الموارد الاقتصادية التنمية السريعة لبلوشستان. ويضع عدد السكان الصغير نسبياً مقارنة بإمكانياتها الاقتصادية لبلوشستان في مرتبة المناطق الغنية جداً المحتملة. وفي ظل حكومة حرة وديمقراطية، يمكن تحويل بلوشستان، في غضون فترة زمنية قصيرة إلى حد ما، إلى واحدة من أكثر الدول حداثة وثراءً وديمقراطية في المنطقة

وبسبب الموقع الفريد لبلوشستان ومواردها الطبيعية . الغنية وثقافتها العلمانية، فلا يوجد سبب يجعل اقتصاد بلوشستان ثابتاً. لقد كان الاحتلال غير القانوني لبلوشستان بمثابة العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية في بلوشستان؛ ولو كان شعبها حراً من الاحتلال، لكان نموها الاقتصادي . فضلاً عن تطورها الاجتماعي والسياسي والقانوني . قد تفوق بسهولة على نمو البلدان المجاورة

إن من حق شعب بلوشستان أن يقرر مصيره ورفاهيته
وازدهاره في الحاضر والمستقبل، بعيداً عن أي احتلال غير
قانوني أو استعباد خارجي. ولن يظل الديمقراطي البلوشي
المستنير والمنصف طوعاً محصوراً تحت عبودية قوة
استعمارية. لقد عانى كل بلوشي من الإهانة المتمثلة في
اعتباره مواطناً من الدرجة الثانية في وطنه

إننا الآن متحدون في عزمنا على التحرر وتحقيق الاستقلال
الكامل لشعبنا. ولا نسعى إلى أقل من الانضمام إلى مجتمع
الأمم الحرة. ولن نتمكن من ضمان الحقوق الكاملة لكل
مواطن في بلوشستان إلا من خلال استعادة الاستقلال الكامل
واستعادة بلوشستان الديمقراطية. وهذه الميثاق هو خارطة
الطريق التي ستمكننا من تحقيق هذا الهدف النبيل لأمتنا
ووطننا

التحرير والديمقراطية والعدالة

الجزء الأول الحقوق الأساسية

المادة ١: بما أن بلوشستان محتلة بشكل غير قانوني، فإن النضال التحرري من أجل بلوشستان حرة وديمقراطية هو نضال قانوني وعادل

مادة ٢: النضال الوطني البلوشي هو من أجل تحقيق المبادئ الأساسية للحق في الحياة والحماية والحفاظ على الذات والتمسك بمبدأ المساواة في الحقوق لجميع أفراد المجتمع

المادة ٣: النضال الوطني البلوشي هو من أجل السيادة الأخلاقية لكل فرد كغاية وليس كوسيلة لخدمة غاية، وعلى هذا الأساس فهو يعتبر جميع الأفراد متساوين

المادة ٤: النضال الوطني البلوشي هو حركة علمانية، وهي حركة من أجل فصل الدين عن الدولة والسياسة، وهي حركة من أجل قوة العقل ومعارضة لأي عقيدة دينية أو أيديولوجية

المادة ٥: حرية الدين والمعتقد والتعبير من بين الحقوق الأساسية لمواطني بلوشستان كل فرد حر في اتباع أي دين أو معتقد غير تقليدي بشرط ألا يفرض دينه ومعتقده وبالتالي ينتهك حرية الآخرين في الاعتقاد بالعكس

المادة: ٦: إن الحركة الديمقراطية البلوشية تسعى إلى الحرية بكل ما تحمله الكلمة من معنى وهي تدرك وتقدر حقيقة مفادها أن الخيال البشري لا حدود له. وهي تعتبر هذه الصفة الإنسانية القيمة واحدة من أهم الصفات الأساسية للإنسان وهذه الصفة من الطبيعة البشرية هي جوهر وسبب التفكير والتعبير الحر. ونحن نعتز بهذه الصفة الإنسانية ونسعى إلى تشجيعها على الازدهار في مجتمع مفتوح وحر. إن صفة الخيال لا تنفصل عن وجود الإنسان. والتطرف الأعمى، بكل أشكاله، الذي يقيد خيال الإنسان وتأمله، بأي وسيلة قمعية يتعارض مع الطبيعة البشرية وضد حقوقه الفطرية. ومن هنا فإن النضال الديمقراطي البلوشي يضع حق الخيال والتفكير والتعبير الحر بين أولوياته الأولى

لمادة: ٧: من طبيعة الأفق اللامتناهي للخيال البشري أن يكون هناك تنوع في الإدراك والفهم والرأي والمعتقدات. وعلى هذا الأساس وحده فإن انتهاك حرية الفكر والتعبير لمواطني بلوشستان يتعارض مع حقوقهم الطبيعية والعدالة

المادة: ٨: المساواة بين الرجل والمرأة هي أحد المبادئ الأساسية للحركة الديمقراطية في بلوشستان. في بلوشستان الحرة والديمقراطية سيتم التعامل مع الرجال والنساء على قدم المساواة ويحق لهم الحصول على جميع الحقوق والحماية والحريات بموجب القانون. ستكون هذه المساواة

في جميع مجالات المجتمع، في الحقوق المدنية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والسياسية

الجزء الثاني أساليب النضال الشاملة

المادة: ٩ : إن النضال الوطني البلوشي من أجل بلوشستان الحرة والديمقراطية هو نضال شامل. وهو يشمل جميع الناس من جميع مناحي الحياة في بلوشستان وخارج بلوشستان. ويشمل ذلك جميع الرجال والنساء والأطفال المحبين للحرية بغض النظر عن توجهاتهم السياسية أو خلفيتهم العرقية أو معتقداتهم الإيديولوجية والدينية.

المادة: ١٠ : إن النضال البلوشي من أجل الحرية هو عبارة عن مجموعة من أساليب النضال - فهو يقدر أي دعم من جانب البلوش والمجتمع الدولي لتحقيق بلوشستان الحرة والمستقلة. وتشمل أشكال النضال السياسة الحزبية المستقلة، والنقابات والجمعيات المنظمة مثل النقابات العمالية واتحادات الطلاب، وجمعيات المرأة، وجمعيات الكتاب، وجمعيات المحامين، وجمعيات الصحفيين وجمعيات المزارعين وما إلى ذلك. كما يشمل جماعات الضغط؛ نشطاء حقوق الإنسان، المدافعين عن البيئة، أسر، ضحايا الدولة، مناهضي الأسلحة النووية، مناهضي الحرب

والعصيان المدني، بما في ذلك الأشكال التي تُستخدم للدفاع
عن النفس

المادة: ١١ : المشاركة في برلمانات الدول المحتلة الوهمية
تعارض مع روح هذا الميثاق. إن المشاركة في هذه الأدوات
الاستعمارية للسيطرة سوف تعيق نضالنا من أجل تحقيق
الحرية. وبالتالي فإن أي فرد أو منظمة سياسية توافق على
هذا الميثاق لا يمكنها المشاركة في الأنظمة البرلمانية الوهمية
الباكستانية والإيرانية

المادة: ١٢ : إن جميع أشكال النضال من أجل الحرية سوف
تكون ضمن حدود القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان

الجزء الثالث شرعية النظام السياسي

المادة: ١٣ : الهدف النهائي لنضال تحرير البلوش هو وضع
مصير الأمة البلوشية في أيدي الشعب البلوشي

المادة: ١٤ : الشرعية القانونية والأخلاقية للنظام السياسي
الذي يحكم بلوشستان تنبع من قرارات شعب بلوشستان
المحرر في انتخابات عامة حرة وديمقراطية تراقبها الأمم

المتحدة والهيئات المستقلة الأخرى وتراقبها وسائل الإعلام
الوطنية والدولية

المادة: ١٥ : لا يتمتع أي نظام سياسي بالصلاحية الأخلاقية
والشرعية في بلوشستان ما لم يخلو من الاحتلال غير
القانوني. لن يكون للديمقراطية التمثيلية وسيادة الشعب في
بلوشستان شرعية قانونية إلا إذا كانت ممارسة السلطة
السياسية من قبل الشعب وليس باسم الشعب البلوشي

المادة: ١٦ : إن هيكل السلطة السياسية الذي تمليه قوى
الاحتلال هو نفي وليس انعكاساً للإرادة السيادية لمواطني
بلوشستان. إن مثل هذا النظام السياسي القمعي لا يتوافق مع
الحرية والديمقراطية

المادة: ١٧ : إن الانقسام الظاهري للديمقراطية في ظل القهر
لا يمكن حله إلا من خلال تحرير الأمة المقهورة من نير
الاحتلال غير الشرعي. ستبقى الديمقراطية والعدالة واحترام
حقوق الإنسان في بلوشستان شعارات فارغة طالما أن
بلوشستان محصورة في الحدود والقواعد الجيوسياسية
الاستعمارية الحالية

المادة: ١٨ : الحقوق المدنية والسياسية لا يكون لها معنى إلا
في دولة غير محتلة بشكل غير قانوني، وحيث يتطلع
مواطنوها إلى أن يكونوا ديمقراطيين ويخضعون بحرية
لسلطتهم السياسية، التي لم تفرض من الخارج

المادة: ١٩ - لا يمكن استعادة المظالم التاريخية والاستغلال بشكل كامل. لا يمكن لأي نظام حكم أن يتغلب على كل أشكال الظلم التي شهدتها دولة ما في الماضي. لكن النظام السياسي الديمقراطي الذي يعمل على مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والكفاءة الاقتصادية هو النظام الوحيد الممكن والقابل للتنفيذ في بلوشستان

الجزء الرابع الديمقراطي والسلام الهادفين

المادة: ٢٠: من المتطلبات الضرورية لضمان ديمقراطية حقيقية توفير البيئة الديمقراطية. وهذا يعني ضمن عوامل، أخرى وجود وسائل إعلام وصحافة حرة وقضاء مستقل، وتجمعات وجمعيات حرة، ومساواة في الفرص الاقتصادية وتعليم مناسب، وسياسة متعددة الأحزاب. لا يمكن تنفيذ ديمقراطية ذات معنى عندما يكون المجتمع والثقافة والسياسة والقانون والأخلاق واللغة والاقتصاد والبيئات في دولة ما أسيرة لقوة استعمارية معادية. وفي غياب هذه المقومات الأساسية تظل الديمقراطية اسمية ويتم استخدامها كأداة لإخفاء هيمنة الاحتلال العسكري

المادة: ٢١: ينبغي إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين
البلوش المحتجزين لدى دول الاحتلال فوراً ودون قيد أو
شرط

المادة: ٢٢: يجب تشكيل لجنة، بإشراف منظمة الأمم
،المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية
للتحقيق في مصير جميع الأشخاص المختفين في بلوشستان
وتقديم جميع مرتكبي هذه الجرائم إلى محكمة العدل الدولية

المادة: ٢٣: حل النزاع
أ) بما أن بلوشستان تم احتلالها بشكل غير قانوني، يجب على
جميع قوات الاحتلال الانسحاب دون قيد أو شرط من وطن
البلوش. وإلا فإن المسؤولية القانونية والأخلاقية تقع على
عاتق المجتمع الدولي للتدخل في بلوشستان لإنهاء الاحتلال
غير القانوني.

ب) بعد انسحاب قوات الاحتلال، يجب على المجتمع
الدولي مساعدة دولة بلوشستان في تأمين الحدود وإنشاء
المؤسسات السياسية والقانونية
ج) ستقوم الحكومة المؤقتة لبلوشستان بإجراء انتخابات
عامة خلال ٢٤ شهراً ونقل السلطة السياسية إلى الأعضاء
المنتخبين

المادة: ٢٤: يجب منح جميع وسائل الإعلام الدولية والوطنية ومنظمات حقوق الإنسان ووكالات الإغاثة حق الوصول دون قيود إلى جميع أنحاء بلوشستان المحتلة

الجزء الخامس القانون الدستوري والعدالة

المادة: ٢٦: ستعد جمهورية بلوشستان الديمقراطية وتعتمد دستورًا علمانيًا وديمقراطيًا حديثًا

المادة: ٢٧ - في بلوشستان الحرة، سيتم رفض جميع أشكال الأنظمة السياسية الدكتاتورية، تحت أي مسمى، رفضًا قاطعًا

المادة: ٢٨ - يعتمد النظام السياسي في بلوشستان حصريًا على مبادئ الحرية الشخصية وحرية الفكر والتعبير والحكومة التمثيلية والقضاء المستقل. إن التنفيذ الحقيقي لهذه المبادئ سيضمن إنقاذ دولة بلوشستان المستقلة من أي شكل من أشكال الديكتاتورية والأنظمة السياسية غير التمثيلية

المادة: ٢٩: سيكون مرسوم المساواة أمام القانون أحد القوانين المحورية في دستور بلوشستان. وفقًا لهذا القانون، لا يُسمح لأحد بالتدخل في حرية الشخص وخصوصيته وممتلكاته أو انتهاكها دون إذن من القانون

المادة: ٣٠: لا يمكن أن تكون هناك حرية أو عدالة أو صيانة للسلام والنظام أو حرية أو أمن أو حرية تعبير وعدالة دون حرية واستقلال قضائي. من أجل الإدارة السليمة للعدالة سيظل النظام القضائي في بلوشستان مستقلاً. يمكن لاستقلال القضاء أن يعمل كآلية للتوازن والتحقق. يجب أن يمنع الاستبداد والطغيان وسوء الحكم والظلم ويضمن الحرية في إطار القانون

المادة: ٣١: لضمان العدالة والإنصاف، ستعمل المحاكم القانونية في بلوشستان بشكل مفتوح ومنصف

المادة: ٣٢: في جمهورية بلوشستان الديمقراطية، من الأهمية بمكان دعم وحماية مبدأ المحاكمة العادلة غير المشروط. سيتم منح كل متهم بنشاط غير قانوني محاكمة عادلة من قبل محكمة مستقلة ومحايدة. ينطبق مبدأ افتراض البراءة على جميع المتهمين. سيتم توفير الحد الأدنى من الضمانات للدفاع لجميع المتهمين. يحق لكل متهم الحق في مراجعة قضيته من قبل محكمة أعلى

المادة: ٣٣: ستشكل العدالة الطبيعية أساس نظام العدالة في بلوشستان. وفقاً لقاعدتها الأولى، لا ينبغي لأي شخص أن يكون قاضياً في قضيته الخاصة. لا يمكن التوصل إلى قرار قضائي حقيقي وعادل إلا عندما يكون القاضي محايداً. تنص القاعدة الثانية للعدالة الطبيعية على أنه يجب أن يتمتع كل فرد بالحق في الاستماع إليه في دفاعه عن نفسه. سيكون

مناقضًا للعدالة الطبيعية إذا تم حرمان المتهم من فرصة الاستماع إليه في دفاعه عن نفسه

المادة: ٣٤: سيتم حماية كل شخص في بلوشستان بنفس الحقوق القانونية سيوفر القانون حماية متساوية لجميع الأفراد الذين تنتهك حريتهم في التصرف ضمن القانون. ستشمل مجالات الحماية هذه الحق في

أ) الدفاع عن النفس

ب) المقاضاة أو الدعوى المدنية للاعتداء

ج) الحق في الدعوى في حالة الاعتقال غير القانوني، والسجن غير القانوني

د) الحق في الكفالة، في حالة الاعتقال، والحق في أمر المثول أمام المحكمة

المادة: ٣٥: الحق في الحياة هو الحق الأكثر أساسية لكل

شخص ولا يمكن انتزاع هذا الحق من أي شخص. إن الحرمان التعسفي من الحياة بالشنق أو الإعدام أو التعذيب أو أي شكل آخر من أشكال الممارسات الإنسانية أو اللاإنسانية. يتعارض مع روح الإنسانية والقيم الأخلاقية البلوشية وسوف يتم حظر هذه الأفعال بشكل مطلق وقاطع في ظل جمهورية بلوشستان الديمقراطية

الجزء السادس ضد التمييز ومن أجل تكافؤ الفرص

المادة: ٣٦: ستتخذ بلوشستان الحرة والديمقراطية موقفاً قوياً لا هوادة فيه ضد الفساد وستبذل كل الجهود للقضاء عليه على جميع المستويات

المادة: ٣٧: لكي تعمل أجهزة الدولة المسؤولة بفعالية وصدق، فإنها تتطلب تشكيل هيئة مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ولتحقيق هذا الهدف سيتم تعيين الموظفين المدنيين في الحكومة الوطنية أو المحلية على أساس جدارتهم من خلال منافسة مفتوحة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يظل الموظفون المدنيون غير سياسيين ومحايدين. وذلك من أجل أن يتمكنوا من خدمة الحكومات المنتخبة المختلفة بحيادية وعقلية عادلة

المادة: ٣٨: ستؤيد بلوشستان الحرة مكافحة أي تمييز على أساس الجنس أو الخلفية أو المعتقد أو العمر أو العرق سيكون لجميع الأقليات العرقية والدينية في بلوشستان حقوق متساوية بنفس القدر كما هو الحال مع بقية السكان لممارسة معتقداتهم والحفاظ على لغاتهم وعاداتهم وحمايتهم

المادة: ٣٩: تعمل بلوشستان الحرة وفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص؛ في الحق في الحصول على التعليم والصحة والحماية القانونية. وسيتم تنفيذ تكافؤ الفرص بطريقة منفتحة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وينبغي أن يتم ذلك على أساس

مبدأ الجدارة الفردية بدلاً من الروابط الأسرية والمحسوبة
والمحابة

المادة: ٤٠: ستجعل دولة بلوشستان التعليم من أهم أولوياتها. وسيكون التعليم إلزامياً ومجانياً حتى سن السادسة عشرة. وستتخذ حكومة بلوشستان خطوات ملموسة لضمان توفر نظام تعليمي هادف وسهل الوصول إليه وملائم وقابل للتكيف مع جميع الأطفال. وستعطى الأولوية لتعزيز احترام الكرامة الجسدية والعقلية للتلاميذ والتنمية الكاملة لمواهبهم وقدراتهم وإمكاناتهم

الجزء السابع ما بعد التحرير

المادة: ٤١: ستكون بلوشستان المستقلة مجتمعاً مدنياً ومنفتحاً ومتسامحاً وديمقراطياً، حيث يتم التعامل مع جميع الأفراد على قدم المساواة في ظل سيادة القانون

المادة: ٤٢: ستقوم دولة بلوشستان على حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون. وستحمي الحريات الديمقراطية والشخصية بما في ذلك الانتخابات الحرة متعددة الأحزاب والحق في الاحتجاج وحرية التعبير والصحافة، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان للأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق
المدنية والسياسية

المادة: ٤٣: لن تعتبر أي حكومة في بلوشستان شرعية
وديمقراطية إلا إذا تم انتخابها في انتخابات مفتوحة وشفافة
إن السلطة العليا لأي نظام سياسي ستقع في نهاية المطاف
في أيدي شعب بلوشستان. فقط الناخبون في اقتراع سري
سيقررون شرعية السيادة السياسية

المادة: ٤٤: تهدف بلوشستان الحرة والمستقلة إلى أن يكون
لها نظام سياسي برلماني دستوري. نظام سياسي يعمل في ظل
نظام قانوني مستقل مع أحزاب سياسية حرة وانتخابات حرة
ونزاهة تجري على مبدأ صوت واحد لكل شخص

المادة: ٤٥: سيكون مجلس بلوشستان الوطني (ديوان
بلوشستان) أعلى تعبير ديمقراطي للأمة البلوشية. سيتم
انتخاب أعضاء المجلس الوطني في انتخابات حرة ومفتوحة
وشفافة. سيكون المجلس الوطني الهيئة التمثيلية للرجال
والنساء في بلوشستان

المادة: ٤٦: سيكون مجلس بلوشستان الوطني قمة الحقيقة
والعدالة والشرف والثقة. هذه هي المؤسسة العليا في
بلوشستان التي ستضمن وتحمي الحقوق الديمقراطية
لشعب بلوشستان. ستعمل كحصن ضد أي نوع من النظام
السياسي الشمولي

المادة: ٤٧: سيعمل كل من السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء، إلى جانب الخدمة المدنية، نيابة عن ولاية بلوشستان. وسوف يكون جميع هؤلاء المسؤولين الحكوميين مسؤولين عن أفعالهم أمام الجمعية الوطنية لبلوشستان (ديوان بلوشستان) وفي نهاية المطاف أمام شعب بلوشستان

المادة: ٤٨: يحتاج النظام السياسي الديمقراطي الناجح إلى قناة فعالة ومستقرة للانتقال من حكومة واحدة إلى حكومة منتخبة جديدة. والعنصر المستمر الذي سيمكن من الانتقال المستقر من حكومة إلى أخرى في بلوشستان هو

حيث:

أ) يشكل الحزب السياسي الذي يحظى بالأغلبية في الجمعية الوطنية الحكومة

ب) تكمل الجمعية الوطنية المنتخبة مدتها الدستورية؛ ويكون حل الجمعية الوطنية المنتخبة لأي سبب قبل إكمال مدتها الدستورية غير قانوني بموجب الدستور المؤقت إلا إذا أرادت أغلبية ثلثي أعضائها المنتخبين حل الجمعية الوطنية

ج) يتم حل الجمعية الوطنية المنتخبة لإعادة انتخابها من قبل رئيس الدولة بعد إكمال مدتها الدستورية. وسيتم شرح جميع أجزاء هذه المادة بالكامل في الدستور المؤقت لبلوشستان

المادة: ٤٩: يتشكل جيش بلوشستان الوطني من مجموعات مختلفة من سرماشاران (منظمات تحرير بلوشستان المسلحة). ويكون جيش بلوشستان الوطني جهاز دولة تابع للسلطة السياسية المدنية المنتخبة. ويحدد نطاق وولاية جيش بلوشستان الوطني من قبل الجمعية الوطنية ودستور بلوشستان والقانون الدولي. ويخضع الجيش للرقابة الدقيقة من قبل دولة بلوشستان والقضاء والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. والواجب الرئيسي للجيش هو الدفاع عن أراضي بلوشستان. ويحظر على أفراد القوات المسلحة في بلوشستان أي تورط في السياسة أو التجارة أو أي أنشطة عمل أخرى أثناء بقائهم في الخدمة

المادة: ٥٠: يعتبر حيازة الأسلحة غير المرخصة وتكوين أي جيش خاص أمرًا غير قانوني

المادة: ٥١: إن الاحتلال غير الشرعي لبلوشستان من قبل القوى الأجنبية أدى إلى انقسام المجتمع، مع الفساد وإساءة استخدام المخدرات غير المشروعة، والتطرف الديني وعدم التسامح، والمجاعة، والأمراض والأوبئة. ومن أجل استعادة هذا المجتمع المحطم بشكل خطير وإزالة المظالم القديمة والصراعات والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، ستنشئ حكومة بلوشستان لجانًا مستقلة مناسبة. وستعمل هذه اللجان كمحكمين بين الفئات الاجتماعية المختلفة لتحسين رفاهتها الاقتصادية وتماسكها الاجتماعي بشكل عام. وستبذل

كل محاولة لتمكين جميع الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار، حتى تعمل من أجل الصالح العام للمجتمع ككل

الجزء الثامن: دولة بلوشستان ذات السيادة

المادة ٥٢: إن تقسيم بلوشستان إلى عدة أجزاء هو إرث من الإمبراطورية البريطانية. والهدف النهائي لنضال تحرير بلوشستان هو إعادة توحيد الأراضي المقسمة في بلوشستان في بلد واحد ومنح السيادة الكاملة لدولة بلوشية وطنية واحدة

المادة ٥٣: الواجبات والوظائف الأساسية لدولة بلوشستان هي؛ حماية بلوشستان من العدوان الخارجي، والحفاظ على القانون والنظام الداخلي، وإدارة العدالة، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، وإجراء العلاقات الخارجية والحفاظ عليها

المادة ٥٤: لا توجد حاليًا في بلوشستان بنية تحتية اجتماعية واقتصادية قابلة للتطبيق والعمل. والبنية التحتية الضعيفة، في بلوشستان ناجمة عن عقود من الاحتلال غير القانوني ونقص الاستثمار والاستغلال. وستكون إحدى المسؤوليات الملحة لحكومة بلوشستان هي التخطيط وتطوير وإدارة

ودعم وتعزيز البنية التحتية الفعالة بيئيًا. وستعمل حكومة بلوشستان على توفير البنية التحتية القابلة للتطبيق والعمل وتعزيزها، وصيانتها وتنظيمها. إن المكونات الأكثر حيوية لهذه البنية الأساسية هي الاتصالات والنقل والتخزين وتوليد الطاقة وتوريدها والكهرباء والشبكة الكهربائية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. ومن الأنشطة الأخرى التي ينبغي أن تدرج أيضًا في هذه القائمة الاستثمار المنتظم في العلوم والتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والقانونية. وستؤدي هذه التحسينات الأساسية إلى خلق بيئة مناسبة لمستويات مستدامة من التنمية الاقتصادية. كما ستعمل على ضمان وتعزيز التعبئة الفعالة للموارد في جميع قطاعات الاقتصاد. إن الاقتصاد والمجتمع المدني الناجحين والمستدامين في بلوشستان يعتمدان في نهاية المطاف على موثوقية البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية المترابطة

المادة ٥٥: يتمتع جميع المواطنين في بلوشستان بحرية السفر أو إنشاء المشاريع أو العمل في أي جزء من بلوشستان ولا يجوز معاملة أي شخص بشكل أقل تفضيلاً فيما يتعلق بحقه في السفر واختيار المهنة ومكان العمل وفي استحقاقاته من حقوق العمل والتوظيف

المادة ٥٦: جميع الموارد الطبيعية في بلوشستان مملوكة لشعب بلوشستان وستدير هذه الموارد وتسيطر عليها دولة بلوشستان

المادة ٥٧ : يتم استخدام هذه الموارد لصالح الشعب الذي يعيش في بلوشستانولا يحق لأي دولة أو أمة أخرى استغلال هذه الموارد لصالحها ومصحتها

المادة ٥٨ : يتم توجيه التجارة بين بلوشستان والدول الأخرى في جميع الموارد الطبيعية المستخرجة من بلوشستان بأسعار السوق الدولية والإقليمية

المادة ٥٩ : تتحمل حكومة بلوشستان مسؤولية تقديم نظام شامل للضمان الاجتماعي ونظام دولة الرفاهية. وتشمل هذه الخدمات الخدمات الصحية الوطنية وخدمات الرفاهية وإعانات المرض والبطالة

المادة ٦٠ : تتحمل دولة بلوشستان الحرة والديمقراطية مسؤولية حماية جميع الفئات الاجتماعية الضعيفة وغير الممثلة في بلوشستان. وتشمل هذه الفئات الأطفال وكبار السن وجميع الأفراد ذوي الإعاقة. تتحمل دولة بلوشستان مسؤولية توفير شبكات الأمان الاقتصادي والسياسي لهذه الفئات الاجتماعية لتحسين وضعها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حتى تتمكن من التمتع بنفس الحقوق والفرص المتساوية مع بقية السكان

المادة ٦١ : إن توفير السلع العامة بكفاءة وفعالية من أهم مسؤوليات حكومة بلوشستان. ويجب أن يتم توفير هذه السلع بطريقة مفتوحة وشفافة. وستتحمل الحكومة

المسؤولية عن سوء التعامل وسوء استخدام الأموال العامة
في توفير هذه السلع والخدمات

المادة ٦٢: ستكون دولة بلوشستان المستقلة مسؤولة عن
إنشاء محكمة عدل مفتوحة ومستقلة للتحقيق في الجرائم
التي ارتكبتها جميع الأطراف ضد شعب بلوشستان في العقود
الماضية. وسيتم تقديم المتورطين في الجرائم إلى العدالة
وسيتم منح تعويضات لضحايا هذه الجرائم

المادة ٦٣: ستطالب دولة بلوشستان المستقلة بالتعويض
من الدول المحتلة السابقة التي نهبت ونهبت موارد
بلوشستان الطبيعية

المادة ٦٤: ستعمل بلوشستان الحرة والديمقراطية بجد من
أجل السلام الوطني والإقليمي والعالمي والازدهار
الاقتصادي. وستعمل بنشاط مع المنظمات والمؤسسات
الدولية لحقوق الإنسان التي تعمل من أجل السلام العالمي
،وتؤمن بقوة بضرورة احترام القوانين والقواعد الدولية
،وتشجع بشكل استباقي العيش في سلام مع جميع جيرانها
واحترام حقوقهم والتعاون في السعي لتحقيق المصالح
المشتركة والازدهار الاقتصادي

الجزء التاسع: المجتمع والاقتصاد والبيئة

المادة ٦٥: ستكون اللغتان البلوشية والبراهوية اللغتين الوطنيتين لبلوشستان وستكون اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية الثانية ووسيلة الاتصال في الساحة الدولية

المادة ٦٦: ستعمل بلوشستان كإقتصاد مختلط حيث تعمل القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة والتطوعية في إطار قانون البلاد ووفقًا له لخدمة الصالح العام لمواطني بلوشستان

المادة ٦٧: "ما تشوكن بلوشاني" هو نشيد نضال تحرير بلوشستان. سيتم اختيار النشيد الوطني لبلوشستان ذات السيادة والموافقة عليه من قبل الحكومة المؤقتة أو أول جمعية وطنية منتخبة

المادة ٦٨: يتكون علم نضال تحرير بلوش الذي تم اعتماده بشكل متزايد من ثلاثة أجزاء. يوجد مقابل السارية شيفرون أزرق مع نجمة بيضاء كشعار (أو شارة). من الشيفرون إلى الذبابة، تمتد علامتان متساويتان. العلم العلوي أحمر والعلم السفلي أخضر. سيتم تحديد العلم الوطني لبلوشستان ذات السيادة والموافقة عليه من قبل أول جمعية وطنية لبلوشستان.

المادة ٦٩: يجب إعادة بلوشستان المستقلة إلى حدودها التاريخية والجيوسياسية الشرعية التي تم رسمها في وقت دولة بلوش ذات السيادة مير ناصر خان

المادة ٧٠: سيكون التاريخ المحدد للذكرى الوطنية لأبطال نضالنا التحرري وتضحياتهم القصوى لاستعادة استقلالنا في ١٣ نوفمبر. في هذا اليوم من عام ١٨٣٩ فقد مير محراب خان والعديد من جنوده حياتهم أثناء الدفاع عن

المادة ٧١: لا يمكن لأي مجتمع أن يعمل بطريقة إنسانية ومتحضرة دون إيلاء الاهتمام والاحترام الواجبين لحقوق ورفاهية الأنواع الحية الأخرى. في بلوشستان الحرة والديمقراطية، ستضمن حكومة بلوشستان معاملة جميع الحيوانات وحمايتها وفقًا لاتفاقيات ومعاهدات حقوق الحيوان الدولية

المادة ٧٢: لولا الأم الأرض لما كان هناك جنس بشري أو حضارة. وستبذل الدولة ومواطنو بلوشستان قصارى جهدهم لحماية واحترام ورعاية بيئتهم الطبيعية

المادة ٧٣: بعد استعادة الاستقلال مباشرة، سيتم اتخاذ إجراءات فورية لإزالة واستئصال جميع الأنشطة النووية في بلوشستان. لقد أجريت تجارب نووية، ضد رغبات وموافقة الشعب البلوشي في بلوشستان. وقد أجرتها باكستان في سلسلة جبال راسكوه ومنطقة تشاجي في بلوشستان في ٢٨ مايو ١٩٩٨. وسيتم طلب تحقيق مستقل من قبل الأمم المتحدة حول تأثير هذه التجارب على الناس والبيئة في هذه المناطق في بلوشستان. وسيتم تنظيف المناطق الملوثة بالسمية الإشعاعية وسيتم إجراء بحث علمي مستقل لتحديد

الضرر الذي لحق بالبيئة وتأثيرات الإشعاع على الناس الذين يعيشون في هذه المناطق. وستتم محاسبة الدولة المسؤولة عن هذه الجريمة ضد الشعب البلوشي وسيتم السعي لتحقيق العدالة من خلال النظام الدولي للعدالة. يجب على أي دولة تتحمل المسؤولية أن تدفع تعويضات للأشخاص المتضررين من الكارثة

المادة ٧٤: ستكون جماعات الضغط جزءاً لا يتجزأ من بلوشستان المستقلة وسيتم الاعتراف بها كحراس قانونيين وأساسيين وقوى ديناميكية للتغيير. تعترف بلوشستان الديمقراطية بالتنوع وتدعم مبادئه

المادة ٧٥: لا يمكن لأي مجتمع أو أمة أن تبقى وتزدهر بدون سكانها العاملين المجتهدين والمسؤولين. في ظل دولة بلوشستان المستقلة، سيتم تبني أخلاقيات العمل كمبدأ أساسي للثقافة البلوشية والنظام الاجتماعي. سيعمل هذا المبدأ كمبدأ توجيهي في جميع قطاعات الاقتصاد

الجزء العاشر الدستور المؤقت

المادة ٧٦: مع دخول هذا الميثاق حيز التنفيذ، سيتم تنظيم لجنة من الخبراء لصياغة الدستور المؤقت لبلوشستان. يجب أن يتضمن هذا الدستور الحقوق والمسؤوليات

الأساسية للشعب البلوشي المنصوص عليها في هذا
الميثاقسيجمع الدستور المؤقت بين العناصر التقدمية
للدولة الديمقراطية الحديثة والتاريخ والثقافة والظروف
والمتطلبات الفريدة لبلوشستان

المادة ٧٧: سيتم تقديم الدستور المؤقت إلى الجمعية
الوطنية لبلوشستان (ديوان بلوشستان) للتصديق عليه